قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٥

بشأن الموافقة على بروتوكول التكامل والتنسيق الفنى والاقتصادى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والموقع فى بغداد بتاريخ ١٩٧٤/٨/٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

مادة وحيدة ــ الموافقة على بروتوكول التكامل والتنسيق الفنى والاقتصادى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والموقع فى بغداد بتاريخ ١٩٧٤/٨/٥، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق عليه

صدر برياسة الجمهورية فى ٢٤ ربيع الأول سنة ١٣٩٥ (٦ أبريل سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

بروتوكول

تلبية للدعوة التى وجهها السيد عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الصناعة فى الجمهورية العراقية لزميله السيد وزير الصناعة والتعدين لجمهورية مصر العربية ، ورغبة فى العمل على التعاون الكامل للوصول إلى التكامل والتنسيق الفنى والاقتصادى فى مختلف الميادين تحقيقا لاتفاق التكامل الاقتصادى بين البلدين المنعقدة فى ١٩٥٨/١١/١٥ ، واتفاق التعاون الفنى بين البلدين المنعقد فى ١٧ /١١ /١٩٥٨ حضر وفد جمهورية مصر العربية بتاريخ ١٥ رجب ١٣٩٤ (هجرية) الموافق ٣ آب (أغسطس) ١٩٧٤ (ميلادية) برئاسة السيد المهندس ابراهيم سالم محدين وزير الصناعة والتعدين ، وعضوية كل من السادة .

(١) دكتور مهندس محمد على المصرى ، وكيل وزارة الإسكان والتعمير .

(٢) المهندس عبد الرحمن عبد النبى ، وكيل وزارة البترول .

(٣) المهندس جمال أبو العزم ، رئيس مجلس إدارة شركة النصر لبناء المسكن .

(٤) المهندس سامى عبد الوهاب ، عضو مجلس إدارة شركة النصر لصناعة السيارات .

(٥) المهندس على سالم حمزة ، مدير إدارة التخطيط لوزارة الإسكان والتعمير .

ورأس الجانب العراقى فى المفاوضات السيد عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الصناعة الأستاذ طه الجزراوى ، وعضوية كل من السادة .

(١) المهندس محب الدين الطائى ، وكيل وزارة الصناعة .

(٢) دكتور فاضل الجلبى ، وكيل وزارة النفط والمعادن .

(٣) دكتور تاج الراوى ، وكيل وزارة الأشغال والإسكان .

(٤) المهندس على الحمدانى ، رئيس المؤسسة العامة للصناعات الهندسية .

تبودلت كلمات الترحيب بين الجانبين وطرح السيد وزير الصناعة العراقى خلال كلمته الترحيبية استعراضا لعملية التكامل والتنسيق الصناعى مبنية على الإمكانيات الفنية والاقتصادية المتوفرة فى كلا البلدين مع الأخذ فى الاعتبار التوزيع الجغرافى فى الوطن العربى لخلق صناعة متطورة متكاملة تعزز مكانة الأمة العربية والنهوض بها للمستوى اللائق بها فى هذا الشأن

لقد عرف التكامل الصناعى : إقامة مشاريع صناعية مشتركة بين القطرين .

التنسيق الصناعى : التنسيق فى المشاريع الصناعية القائمة .

ورؤى كأولوية التركيز فى التكامل والتنسيق الصناعى فى مجال صناعة السيارات والشاحنات الثقيلة والجرارات والآلات الزراعية وملحقاتها .

كما تناول موضوع الإفادة عن الخبرات الفنية والتعاون فى مجالات الإسكان والتعمير ومشروعات استصلاح الأراضى والنقل النهرى والنفط .

واتفق الطرفان على مايلى :

(أولا) إقامة مشروع مشترك لصناعة الجرارات الزراعية ومشروع مشترك للسيارات الركوب مع اشراك طرف أجنبى ثالث له سمعته العالمية فى كل من المشروعين ، على أن يحدد عمليات التصنيع التى توكل من البلدين فى هذين المشروعين على ضوء الدراسات التى ستوصل إليها اللجنة الفنية المشتركة المؤلفة فى الفقرة (٢) أدناه .

واستكمالا لعملية التكامل الصناعى فى هذا المجال يتم تنسيق صناعة وتوريد الأجزاء الداخلة فى هذه الصناعة فى كلا البلدين وحسب الإمكانيات مع إقامة خطوط للتجمع فى كليهما .

(ثانيا) تؤلف لجنة عليا مشتركة لدراسة الإمكانيات والصيغ التى يمكن بموجبها تنفيذ مشروع الجرارات واختيار الجهة الثالثة للمشاركة فى كل من صناعة سيارات الركوب وصناعة الآلات الزراعية والشاحنات الثقيلة والباصات ، وتم تسمية الجانب المصرى على الشكل التالى :

(١) المهندس كمال الزيادى ، رئيس المؤسسة العامة المصرية للصناعات الهندسية .

(٢) دكتور عادل جزارين ، رئيس مجلس إدارة شركة النصر لصناعة السيارات .

(٣) مهندس سامى عبد الوهاب ، المدير الفنى وعضو مجلس الإدارة لشركة النصر للسيارات

(٤) مهندس شوقى النحاس ، مدير المشروعات الهندسية بالهيئة العامة للتصنيع .

كما تم تسمية الجانب العراقى على الشكل التالى :

(١) المهندس على الحمدانى ، رئيس المؤسسة العامة للصناعات الهندسية

(٢) المهندس لطيف العلوان ، مدير عام الشركة العامة للصناعات الميكانيكية .

(٣) المهندس نزار القصير ، مدير الإدارة الفنية بالمؤسسة العامة للصناعات الهندسية .

(٤) السيد / سيف الدين المظفر ، مدير التخطيط الرقابة المالية فى المؤسسة العامة للصناعات الهندسية .

(٥) المهندس رياض الزهاوى ، مدير مديرية شئون السيارات .

(ثالثا) بغية ربط وتقوية الأسس الكفيلة بالمباشرة الفعلية لعملية التنسيق والتكامل الصناعى بين مصر والعراق إضافة إلى ماجاء فى البند (١) أعلاه اتفق كلا الطرفين على أهمية دراسة لإقامة مشروع مشترك لصناعة عربات القطار وأى مشروع آخر تقرره اللجنة المؤلفة فى البند (٢) أعلاه تثبت دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية لإقامته على أساس مشروع مشترك بين مصر والعراق فى حقل الصناعات الهندسية والمعدنية ، ويكلف مركز التنمية الصناعية للقيام بدراسة الجدوى الاقتصادية والفنية لمشروع عربات القطار مستعينا بالخبرات والمعلومات المتوفرة فى كلا القطرين .

(رابعا) التأكيد على التوسع فى تبادل الخبرات وذلك عن طريق إعارة الخبراء العرب ووضع أسس سليمة لضمان حسن تدريب الفنيين وتهيئة الكوادر على مختلف المستويات فى كلا القطرين وبالأخص تدريب الكادر العراقى فى المؤسسات المصرية .

(خامسا) فى مجال صناعة الغزل والنسيج فقد أبدى كلا الطرفين استعداده الكامل للتعاون فى هذا المجال بهدف التنسيق فى النوعيات المنتجة فى كلا القطرين والتكامل الصناعى فى إقامة المشاريع الخاصة بهذه الصناعة وعلى المؤسسات المعنية تنسيق ذلك فيما بينها .

(سادسا) دراسة التكامل والتنسيق الصناعى ما أمكن فى مجال الصناعات الأخرى وبالأخص الصناعات الكهربائية .

(سابعا) فى مجال الاسكان والتعمير والاستصلاح نظرا لما أبداه الجانب العراقى من رغبة فى مساهمة شركات المقاولات المصرية فى تنفيذ مشروعات التشييد والبناء والإسكان والطرق والأعمال المدنية لاستصلاح الأراضى والمصانع وحرصا من الجانب المصرى على الاستجابة الكاملة لهذه الرغبة فى حدود ما لدى الشركات المصرية من إمكانيات وتوفيا للصعوبات التى اعترضت تنفيذ الشركات المصرية لبعض الأعمال فى الماضى وإيجاد الحلول المناسبة لها .

اتفق الطرفان على التعجيل بدراسة مشروع البروتوكول السابق تقديمه من حكومة جمهورية مصر العربية والخاص بتنظيم عمل شركات المقاولات المصرية فى الجمهورية العراقية كما أبدى الجانب المصرى استعداده الكامل لتنفيذ الأعمال المدنية (الهندسية المدنية) للمشروعات الصناعية فى العراق على أن تقدم للجانب المصرى الخرائط والتصاميم والرسومات والشروط والمواصفات الفنية الكاملة من الجهة الموردة لذلك المشروع والمعتمدة من الجهة المسئولة .

(ثامنا) وفى المجال التجارى فقد أبدى كلا الطرفين رغبتهما برفع حجم التبادل التجارى بين البلدين مثل النفط والكبريت والمنسوجات المصرية والمنتجات الهندسية ، وقد أبدى الجانب المصرى استعداده لتوريد ٢٠٠٠ (ألفى سيارة نصر ١٢٨) خلال عام ١٩٧٥ ووافق الجانب العراقى على ذلك ، وعلى أن يتم إبرام عقد بعد اتفاق الطرفين على برامج التوريد التى تبدأ فى ١٩٧٥/١/١ وتنتهى فى ١٩٧٥/١٢/٣١ والاتفاق على الأسعار وطريقة الدفع وبقية شروط التعاقد الأخرى على ضوء العقود السابق إبرامها بين شركة النصر لصناعة السيارات والجانب العراقى ، وعلى أن تكون هذه الأعداد إضافة إلى التعاقدات الملتزم بها سابقا .

كذلك يمكن إبرام عقود توريدات عام ١٩٧٦ وما بعدها بين الجانبين بعد الاتفاق .

(تاسعا) وفى مجال النقل النهرى ، وبناء على اتصالات سابقة بين الجانبين فقد تقدم الجانب المصرى بدراسة بناء وتوريد أو إقامة مشروع لبناء الجنائب النهرية بالعراق وأولى الجانب العراقى اهتمامه بهذه الدراسة ، وعلى أن يتم إبلاغ الجانب المصرى بالنتائج فى وقت لاحق .

(عاشرا) الأمور الخاصة بالنفط .

(١) اتفق الجانبان من حيث المبدأ على قيام الجانب العراقى بالاستفادة من وجود الطاقة التكريرية الفائضة فى معامل التكرير فى الاسكندرية والمقدرة بـ ١,٥ مليون طن سنويا بتكرير نفط خام عراقى لحسابه لأغراض تصدير المنتجات المكررة إلى الأسواق العالمية ، وذلك فى ضوء الإمكانيات المتوافرة ، على أن يجتمع الطرفان بأقرب وقت ممكن لوضع الأسس الاقتصادية لعملية استعمال الطاقة بالكلف والشروط الاقتصادية والفنية المقبولة لدى الطرفين .

(٢) بناء على طرح الجانب المصرى فكرة إنشاء مصفاة لتكرير النفط الخام العراقى فى غرب الاسكندرية كمشروع مشترك بين مصر والعراق لأغراض تصدير المنتجات المكررة إلى الأسواق العالمية وما أفاد به الجانب العراقى من أن العراق قد أوقف فى الوقت الحاضر خطط إنشاء المصافى المشتركة خارج العراق . فقد تم الاتفاق على بحث هذا الموضوع من قبل اللجنة المشتركة فى اجتماع قادم على ضوء دراسة سيتقدم بها الجانب المصرى تتضمن وجهة نظره فى المشروع من حيث الحجم واقتصادياته والتشغيل والإدارة والتمويل وغيرها من الأمور المتعلقة بجدوى المشروع .

(٣) بناء على ما أفاد به الجانب المصرى من رغبة فى استيراد نصف مليون طن سنويا من النفط الخام العراقى "من حقول كركوك" لمدة خمس سنوات ، بالشروط التجارية ، وما أوضحه الجانب العراقى فى النظر إلى هذا الطلب من خلال خطط تسويق النفط الخام والإمكانيات المتاحة ، فقد اتفق الطرفان على قيام الجانب العراقى بتزويد الجانب المصرى بكمية من النفط الخام المذكور تعادل ٣٠٠ ألف طن فى السنة لمدة سنة أو سنتين خلال عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ بالشروط والأسعار التجارية المطبقة لدى شركة النفط الوطنية والتى يتفق الطرفان عليها .

لتنظيم عملية المتابعة وتنفيذ ماتم الاتفاق عليه يرى الجانبين ضرورة تأليف لجنة بمستوى وكيل وزارة على الأقل فى كلا البلدين .

يمثلها فى الجمهورية العراقية :

المهندس محب الدين كمال الدين الطائى ، وكيل وزارة الصناعة .

ويمثلها بجمهورية مصر العربية :

دكتور محمود على حسن ، نائب رئيس الهيئة العامة للتصنيع .

عضو مجلس قيادة الثورة ووزير الصناعة للجمهورية العراقية — وزير الصناعة والتعدين لجمهورية مصر العربية

الأستاذ طه ياسين الجزراوى — الأستاذ المهندس إبراهيم سالم محمدين

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٣٠٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الموافقة على بروتوكول التكامل والتنسيق الفنى والاقتصادى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والموقع فى بغداد بتاريخ ٥/٨/١٩٧٥ ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٧٤ ؛

قـــرر :

مادة وحيدة — ينشر فى الجريدة الرسمية بروتوكول التكامل والتنسيق الفنى والاقتصادى بين حكومتى جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية والموقع فى بغداد بتاريخ ٥ / ٨ / ١٩٧٤ ، ويعمل به إعتبارا من ٢٥ مايو سنة ١٩٧٥ م

تحريرا فى ٢٩ جمادى الأولى سنة ١٣٩٥ (٩ يونيه سنة ١٩٧٥)

إسماعيل فهمى

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٩٨ لسنة ١٩٧٥

بشأن الموافقة على اتفاق تأسيس شركة مصرية كويتية للاستثمار العقارى بين حكومتى جمهورية مصر العربية ودولة الكويت والموقع بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٥

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة ١٥١ من الدستور ؛

وعلى موافقة مجلس الشعب ؛

قـــرر :

مادة وحيـدة — الموافقة على اتفاق تأسيس شركة مصرية وكويتية للاستثمار العقارى بين حكومتى جمهورية مصر العربيـة ودولة الكويت والموقع بتاريخ ٢٦ يناير سنة ١٩٧٥ ولذلك مع التحفظ بشرط التصديق عليه

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ ربيع الآخر سنة ١٣٩٥ (٣ مايو سنة ١٩٧٥)

أنور السادات

اتفاق

فى شأن تأسيس شركة مصرية وكويتية للاستثمار العقـــارى

إنه فى يوم الأحد الموافق ٢٦ يناير ١٩٧٥

وقع هذا الاتفاق بين كل من :

(أولا) حكومة جمهورية مصر العربية ويمثلها وزير الدولة والتعاون الاتحادى السيد / طاهر أمين حسن .. .. (طرف أول)

(ثانيا) حكومة دولة الكويت ويمثلها نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للمجموعة الاستثمارية العقارية السيد / أحمد على الدعيج (طرف ثان)

تمهيـــد

تنفيذا لما اتفق عليه فى الاجتماع المشترك الذى عقد بتاريخ / / ١٩ فى دولة الكويت برئاسة سمو ولى العهد ورئيس مجلس وزراء دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الصباح عن الجانب الكويتى والسيـد الدكتور عبد العزيز حجازى رئيس وزراء جمهورية مصر العربية عن الجانب المصرى ، وكذا فى اجتماعات اللجنة الفرعية للمشروعات المشتركة بين الدولتين الشقيقتين والخاص بإنشاء شركة مشتركة للتنمية العقارية .

وتنظيما للتعاون بين الجانبين فى هذا الصدد .

فقد اتفق الجانبان على توقيع اتفاق يتضمن الأسس العامة التى تحدد أغراض الشركة المقترح تأسيسها وطريقة المساهمة فيها وخطوات إنشائها وذلك على التفصيل الآتى :